الهيئة الوطنية لحقـــوق الانســـان
National Human Rights Commission

مذكرة تمهيدية بشأن حق النازحين داخليًا (IDPs) في لبنان في المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2026

1. مقدمة

حق جميع المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، والتصويت، والترشّح للانتخابات دون تمييز مكفول بموجب المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)[1]، وقد أكّد عليه الاجتهاد القضائي الدولي في مجال حقوق الإنسان. ويحتفظ النازحون داخليًا بهذا الحق كاملًا، ولا يمكن استخدام النزوح كذريعة لتقييد المشاركة السياسية.

يدخل لبنان دورة الانتخابات النيابية لعام 2026 في ظل واحدة من أكبر حالات النزوح الداخلي في تاريخه الحديث، حيث بلغت ذروتها ما يقارب 900,000 نازح داخلي في أواخر عام 2024، واستقر العدد عند 82,632 نازحًا داخليًا تم رصدهم اعتبارًا من مايو 2026.[2] ويُشكّل هذا الواقع تحديًا عمليًا ومخاطر ديمقراطية في حال عدم معالجته من خلال تدابير انتخابية شاملة تقوم على نهج قائم على الحقوق. وقد نتج هذا النزوح عن العدوان الإسرائيلي الذي وقع بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،[3] وكان نزوحًا سريعًا ومتعدد المراحل، ما أدى إلى خلق عوائق إدارية أمام تسجيل الناخبين، والوصول إلى مراكز الاقتراع، وتجديد الوثائق، وتدفّق المعلومات.

تقدّم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب (NHRC-CPT) هذه المذكرة لتؤكد على التزام الدولة بضمان مشاركة متكافئة وآمنة وفعّالة لجميع النازحين داخليًا والعائدين، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الانتخابية.

---

[1] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتُمد في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200A (الدورة الحادية والعشرون)، 999 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 171 (دخل حيّز النفاذ في 23 آذار/مارس 1976). https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[2] المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، "لبنان"، تم الدخول إليها في 6 كانون الأول/ديسمبر 2025. https://dtm.iom.int/lebanon

[3] الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان – لبنان، "تحديات سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان"، (تقرير، 22 أيار/مايو 2025). https://nhrclb.org/archives/3018

2. المنظور الدولي بشأن تمكين النازحين داخليًا من ممارسة حقهم في الاقتراع

تُظهر التجارب الدولية أن على الدول في كثير من الأحيان اعتماد ترتيبات انتخابية استثنائية لضمان تمكين النازحين داخليًا من ممارسة حقوقهم السياسية بشكل فعّال. ووفقًا لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة (DPPA) وقسم المساعدة الانتخابية التابع لها، فإن النازحين داخليًا يحتفظون بحقهم الكامل في الاقتراع بغض النظر عن نزوحهم، ولا ينبغي أبدًا أن يؤدي عجزهم عن التصويت إلى نتيجة ناجمة عن عوائق إدارية أو قيود على التنقّل بسبب النزاع. وتُعتبر هذه التدابير ليست تحسينات اختيارية على العملية الانتخابية، بل تدابير ضرورية لحماية الحقوق في سياقات أُجبر فيها جزء كبير من السكان على مغادرة دوائرهم الانتخابية ويواجهون أوضاعًا من الهشاشة المتزايدة. لذا، فإن ضمان مشاركتهم يُعدّ جزءًا أساسيًا من شرعية النظام الديمقراطي ومنع التهميش السياسي للمجتمعات المتضررة.

3. خصائص النظام الانتخابي والحاجة إلى التكيّف

يعتمد مدى ضرورة تعديل الدولة لإجراءات التصويت إلى حد كبير على بنية نظامها الانتخابي، وعدد وحجم الدوائر الانتخابية، والعلاقة بين تسجيل الناخبين والانتماء الجغرافي. ففي دول مثل لبنان، حيث يُعد التصويت القائم على الدوائر الانتخابية ركيزة أساسية للتمثيل السياسي، يمكن للنزوح أن يُشكّل عقبة خطيرة أمام المشاركة، لا سيما عندما لا يتمكن عدد كبير من الناخبين من العودة إلى مناطق تسجيلهم.

وتُظهر التجارب المقارنة من إثيوبيا وأوكرانيا والعراق ونيجيريا وجورجيا أن هيئات إدارة الانتخابات، عندما تحصل على الموارد الكافية والدعم السياسي اللازم، قادرة على تصميم إجراءات تصويت بديلة تتيح للنازحين داخليًا المشاركة إما من مكان إقامتهم الحالي أو من دوائرهم الأصلية. وتبرز هذه النماذج أن الإجراءات الخاصة بالنازحين، عندما تُنفذ بشفافية وبإجماع واسع، يمكن أن تعزز من مصداقية الانتخابات وتدعم التماسك الوطني.

4. التعقيدات التشغيلية والمتطلبات الإدارية

لا يمكن فهم مدى إمكانية تطبيق ترتيبات تصويت خاصة للنازحين داخليًا بمعزل عن دراسة المشهد التشغيلي الأوسع الذي يعمل ضمنه النظام الانتخابي في لبنان. فقد أعاد النزوح، على النطاق الذي شهدته البلاد منذ أواخر عام 2023، تشكيل الواقع الديمغرافي بطرق تُعقّد بشكل كبير وصول الناخبين، وإجراءات التسجيل، وتنظيم عمليات الاقتراع. وفي هذا السياق، أصبح النموذج التقليدي الذي يفرض على الناخبين العودة إلى مناطق تسجيلهم غير قابل للتطبيق بشكل متزايد على عشرات الآلاف من المواطنين الذين فرّوا من بلدات مدمّرة أو عسكرية في جنوب لبنان ومناطق أخرى متضررة.

وبالتالي، تجد السلطات الانتخابية نفسها أمام تحديات تتجاوز فقط حركة السكان وفقدان الوثائق المدنية على نطاق واسع، لتصل إلى حدود بنيوية في نظام يربط التمثيل السياسي بالتسجيل القائم على الموقع الجغرافي الثابت.

ويُطرح في هذا السياق نموذج "مراكز الاقتراع الكبرى" كإحدى أهم الإصلاحات التشغيلية الممكنة بموجب التعديلات التي أُدخلت على قانون الانتخاب في عام 2022. وهي مراكز اقتراع مركزية ضخمة تتيح للمواطنين التصويت من أماكن نزوحهم. وتتميز هذه المراكز بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الناخبين، ودمج تقنيات حديثة للتحقّق من الهوية، وتقليص الأعباء اللوجستية والأمنية المرتبطة بإعادة الناخبين إلى مناطقهم الأصلية. وتكمن أهميتها في توفير بديل آمن وسهل الوصول وموثوق للنازحين الذين يتعذر عليهم العودة إلى دوائرهم الانتخابية بسبب انعدام الأمن، أو دمار البنية التحتية، أو التكاليف المالية الباهظة.

وقد تم اختبار هذا النموذج بالفعل من قبل الجاليات اللبنانية في الخارج خلال الانتخابات النيابية لعامي 2018 و2022، حيث نجحت السفارات والقنصليات في فرنسا وألمانيا وعدد من الدول الأفريقية في إنشاء مراكز اقتراع عالية السعة جمعت الناخبين بحسب مناطقهم الأصلية. وأثبتت هذه التجربة أن الجهات الإدارية اللبنانية، عند توفير الموارد المناسبة لها، قادرة على إدارة بيئات اقتراع متعددة الدوائر مع الحفاظ على سرية الاقتراع وسلامة الإجراءات.

ومع ذلك، فإن تطبيق مراكز الاقتراع الكبرى داخل لبنان يترتب عليه ثقل قانوني وإداري وسياسي كبير. فعلى الصعيد القانوني، يُشكّل تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم خارج دوائرهم الأصلية تحديًا لأحكام تقليدية تربط بين التسجيل الانتخابي والتمثيل الجغرافي، مما يتطلب ضمانات صارمة ضد التصويت المزدوج، وقواعد واضحة لنقل بطاقات الاقتراع، ونظام موثوق للتحقق من هوية الناخبين القادمين من مناطق متعددة.

أما من الناحية الإدارية، فالحمل لا يقل صعوبة، إذ يتوجب على السلطات تحديد منشآت مناسبة من حيث المساحة والوصول والأمن لاستيعاب آلاف الناخبين من دوائر انتخابية مختلفة. كما تتطلب هذه المراكز موظفين مدرّبين على إدارة عمليات معقدة متعددة الدوائر، واتصالاً موثوقًا للتحقق الفوري من الهوية، وإجراءات دقيقة لتنظيم صناديق الاقتراع، ونقل المواد الانتخابية، وتجميع النتائج. ويجب تكييف عملية فرز الأصوات نفسها للتعامل مع التدفق المركزي لأوراق الاقتراع، غالبًا بمساعدة أنظمة آلية أو شبه آلية لتجنّب الاختناقات وضمان الشفافية.

تتجلى هذه العوامل التشغيلية في بيئة مشحونة سياسيًا. فمراكز الاقتراع الكبرى ليست مجرد ابتكارات تقنية؛ بل تتقاطع مباشرة مع التوازنات الانتخابية الحساسة. وقد عبّر فاعلون سياسيون، عن معارضتهم لهذه المراكز. في المقابل، ترى شريحة متزايدة من القوى السياسية، أن مراكز الاقتراع الكبرى ضرورية ليس فقط لحماية حقوق المواطنين النازحين، بل أيضًا للحد من الترهيب السياسي، وتقليص شبكات الزبائنية، وتحديث البنية التحتية الانتخابية في لبنان. ويُبرز هذا التوتر أن التخطيط التشغيلي لا يمكن فصله عن التفاهمات السياسية؛ فكل تنفيذ يجب أن يستند إلى توافق وطني واسع لتجنّب تصورات التلاعب أو الهندسة الحزبية.

ومن الناحية اللوجستية، كشفت تجربة عام 2022 عن حجم التحدّي. فقد خلصت لجنة وزارية مشتركة إلى أن تنفيذ مراكز الاقتراع الكبرى يتطلب ما لا يقل عن خمسة أشهر من التحضير بعد تعديل القانون، وميزانية تُقدّر بنحو ستة ملايين دولار. ويشمل ذلك شراء المعدات التكنولوجية، وتدريب الموظفين، وتثقيف الناخبين، وتحضير المواقع ماديًا، وتنفيذ بروتوكولات أمنية صارمة. وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء أجّل الإصلاح في حينه، فإن حالة النزوح الجماعي في 2024–2025 أعادت فتح النقاش بقوة متجددة. فلم يعد السؤال اليوم ما إذا كانت هذه المراكز مرغوبة من حيث المبدأ، بل ما إذا كان بالإمكان إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية في لبنان من دونها، في ظل التحديات غير المسبوقة التي يواجهها النازحون داخليًا في الوصول إلى مراكز اقتراعهم.

لذلك، فإن ضمان مشاركة النازحين داخليًا بفعالية في انتخابات 2026 يتطلّب نهجًا متعدد الأبعاد. فلا يمكن النظر إلى مراكز الاقتراع الكبرى بمعزل عن غيرها؛ بل يجب أن تُرفق بوحدات تسجيل متنقلة للوصول إلى النازحين الذين يفتقرون إلى الوثائق، وبوسائل بديلة للتحقق من الهوية لمن فقدوا أوراقهم خلال النزوح، وبآلية تنسيق واضحة بين هيئة إدارة الانتخابات، والبلديات، ودوائر النفوس، والقوى الأمنية. ومن خلال مثل هذا التخطيط الشامل فقط يمكن للنظام أن يتكيّف مع الواقع الذي لم يعد فيه مئات الآلاف من المواطنين يقيمون حيث يتوقع منهم قانون الانتخاب أن يصوّتوا.

وبهذا المعنى، فإن اعتماد مراكز الاقتراع الكبرى لا يمثّل مجرد حل لوجستي، بل التزامًا أوسع بالعدالة الانتخابية، والشمولية الديمقراطية، وحماية الحقوق السياسية الأساسية في ظل ظرف وطني استثنائي.

5. الأوضاع الأمنية وتأثيرها على المشاركة

على الرغم من وقف إطلاق النار في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024، استمرت إسرائيل في شن هجمات شبه يومية على لبنان حتى كانون الأول/ديسمبر 2025. وقد أدّى هذا النمط المستمر من الانتهاكات إلى خلق مناخ دائم من الخوف وعدم الاستقرار، مما قيّد بشكل كبير قدرة النازحين داخليًا على المشاركة الآمنة والفعّالة في العملية الانتخابية لعام 2026. فبالرغم من التوقف الرسمي للأعمال العدائية واسعة النطاق، فإن الضربات الجوية المتواصلة، والتوغلات بالطائرات المسيّرة، والقصف الموجّه، تسببت في موجات متكررة من النزوح، وأضرار واسعة في البنية التحتية المدنية، وتعطيل كبير في الخدمات الأساسية.

وفي ظل هذه الظروف، تصبح حركة التنقل إلى مراكز الاقتراع محفوفة بالمخاطر، خصوصًا بالنسبة للنازحين القادمين من أو المقيمين في قرى الجنوب الحدودية ومنطقة البقاع، حيث لا تزال الهجمات متكررة. ويُشكّل الخوف من التصعيد المفاجئ، والتعرض للقصف، وعدم القدرة على التنبؤ بالوضع العسكري، عوامل ردع قوية تمنع الناخبين النازحين من العودة إلى دوائرهم الأصلية أو سلوك طرق غير آمنة للوصول إلى مراكز الاقتراع المحددة لهم.

وتشير إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة (DPPA) إلى أن الترتيبات الانتخابية في البيئات المتأثرة بالنزاع يجب أن تُصمّم خصيصًا لتقليل الحركة الجسدية، وحماية سرية ونزاهة الاقتراع، وضمان وصول آمن وقابل للتنبؤ من خلال تنسيق محكم بين الآليات الأمنية واللوجستية. وتزداد أهمية هذه

الاعتبارات عندما يعيش النازحون تحت تهديد دائم، حيث يُمكن للتوترات العسكرية والامنية المتصاعدة، أن تؤدي إلى تقليص نسبة المشاركة أو التأثير على خيارات الناخبين.

كما تؤدي الانتهاكات الأمنية المستمرة إلى تفاقم الحساسيات السياسية المحيطة بالنزوح والجغرافيا الانتخابية. فقد يُنظر إلى تعديل إجراءات التصويت الخاصة بالنازحين – من خلال مراكز اقتراع خاصة، أو تسهيل التصويت الغيابي، على أنه إضفاء طابع رسمي على تغييرات ديمغرافية نتجت عن ظروف النزاع والنزوح القسري. وهذا ما يجعل الحوار السياسي الواسع، والشفافية، والتشاور المجتمعي مكونات أساسية لأي عملية اتخاذ قرار تؤثر في مشاركة النازحين داخليًا في الانتخابات، من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور وضمان مصداقية الانتخابات النيابية لعام 2026.

6. التشاور مع النازحين داخليًا والمجتمع المدني

يُعد التشاور الجاد مع المجتمعات النازحة نفسها عنصرًا أساسيًا في ضمان تمكين فعّال للنازحين داخليًا من ممارسة حقهم في الاقتراع. فالنازحون هم الأقدر على توصيف العراقيل التي يواجهونها، والمخاطر المرتبطة بالحركة، ونوعية الترتيبات التي من شأنها أن تتيح لهم المشاركة الآمنة في الانتخابات.
ومشاركتهم، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، ومجموعات النساء، والمدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة، وممثلي المجتمعات المحلية، تُسهم في تعزيز تصميم الإجراءات الانتخابية وبناء الثقة في العملية الانتخابية. وعندما يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشاورات، فإن الترتيبات الانتخابية تعكس الواقع المعيشي للنازحين بدلًا من أن تستند إلى افتراضات حول النزوح.

7. همية البيانات، والرصد، والشفافية

تشكل البيانات الموثوقة، المفصّلة بحسب الفئات، والمحدثة باستمرار، العمود الفقري لأي عملية انتخابية ذات مصداقية، وتزداد أهميتها في السياقات التي تتسم بالنزوح، وانعدام الأمن، والانقسام السياسي. وفي المشهد اللبناني قبيل الانتخابات النيابية لعام 2026، تُعد القدرة على جمع المعلومات الدقيقة والتحقّق منها ونشرها بشأن النازحين داخليًا، بما يشمل أعدادهم، ومواقعهم الحالية، وخصائصهم الديموغرافية، ووضع وثائقهم الرسمية، أمرًا لا غنى عنه لضمان مشاركة شاملة. وتمكّن هذه البيانات السلطات من اتخاذ قرارات مستنيرة حول مواقع مراكز الاقتراع، وحجم الكوادر المطلوبة، والتعديلات المحددة التي يجب إدخالها لضمان إمكانية الوصول للفئات الضعيفة. كما تُساعد في تقييم جدوى تدابير استثنائية مثل مراكز الاقتراع الكبرى، ووحدات التسجيل المتنقلة، ووسائل التحقق من الهوية البديلة. ومن دون بيانات موثوقة، هناك خطر حقيقي بأن تكون هذه التدخلات غير متماشية مع الحاجات الفعلية، أو أن تؤدي عن غير قصد إلى استبعاد الفئات التي صُممت لخدمتها.

تشدد الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب (NHRC-CPT) على أن أي عملية انتخابية تستند إلى الحقوق يجب أن تتضمن نظامًا قويًا للرصد في جميع مراحل الدورة الانتخابية، ما

قبل الانتخابات، وأثناءها، وما بعدها، لتقييم ما إذا كان المواطنون قادرين على ممارسة حقوقهم دون ترهيب أو تمييز أو عوائق إدارية غير مبررة.

وينتج عن عملية الرصد بحد ذاتها بيانات حرجة: من تقارير الانتهاكات، وحالات الترهيب، وأنماط تقييد الحركة، وسوء استخدام الموارد العامة، إلى العنف الانتخابي وعدم تكافؤ الفرص الإعلامية والحملات الانتخابية. وتُسهم كل فئة من هذه الملاحظات في بناء صورة أشمل عن البيئة الانتخابية، وتدعم تحليلات الإنذار المبكر، مما يمكّن الهيئة من المطالبة بإجراءات تصحيحية فورية لدى وزارة الداخلية، وهيئة الإشراف على الانتخابات، والجهات الأمنية ذات الصلة. وتُساهم أنشطة الرصد الميداني التي ستقوم بها الهيئة من خلال فرق ثابتة ومتنقلة، ونقاط ارتكاز إقليمية، وآليات الخط الساخن، ومقابلات منظمة، وزيارات ميدانية منسقة، في إنشاء نظام رصد متعدد المستويات ومبني على الأدلة، يخدم بشكل مباشر آليات الشفافية والمساءلة.

وتُعد الشفافية ضرورية بالقدر نفسه، ليس فقط في ما يتعلق بنشر لوائح الشطب ومعلومات مراكز الاقتراع، بل أيضًا في ما يتعلق بكشف نتائج رصد حقوق الإنسان، وتقارير الحوادث، وتقييمات الأطر القانونية والإدارية. إن إتاحة هذه المعلومات للجمهور تعزز الثقة في بيئة سياسية تتسم بقدر كبير من الشك تجاه مؤسسات الدولة. كما أن إصدار بيانات الرصد، والتقييمات الأولية، والتقارير الدورية في الوقت المناسب، ووفقًا لمتطلبات مبادئ باريس، أمرٌ أساسي لمواجهة المعلومات المضللة، وتقليص مساحة التلاعب، وضمان أن يكون الناخبون على دراية كاملة.

وتشكّل آليات فعالة لتلقي الشكاوى وتسوية النزاعات ركيزة أخرى من ركائز الشفافية وحماية حقوق الإنسان. فتمكين المواطنين من الوصول إلى قنوات آمنة وميسّرة للإبلاغ عن الانتهاكات، سواء المرتبطة بالترهيب، أو العنف الانتخابي، أو التمييز ضد الفئات الضعيفة، أو التجاوزات في سير العملية الانتخابية، يُتيح التعامل مع المظالم بشكل سريع وعادل. ووفقًا لإطار الرصد المعتمد من قبل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، يجب أن تكون آليات العدالة الانتخابية قادرة على الرد على الشكاوى بطريقة فورية، ومحايدة، ومرتكزة إلى أسس قانونية واضحة، لا سيما خلال الفترة الحساسة التي تلي الانتخابات، حيث يُحتمل تصاعد التوترات والانتهاكات. وسيكون دور الهيئة في توثيق الانتهاكات، ومتابعة سبل الانتصاف القضائي، وتقييم نزاهة إجراءات تسوية النزاعات، عنصرًا حاسمًا في تعزيز ثقة الجمهور بنتائج الانتخابات. وأخيرًا، لا يمكن ضمان استدامة البيانات والرصد والشفافية دون تعاون وتنسيق فعّالين. إذ من شأن هذا التعاون أن يُحسّن من جودة البيانات وموثوقيتها، ويُعزّز من استقلالية عملية الرصد ومصداقيتها. وعندما تعمل الأطراف المعنية بانسجام، وبمنهجيات موحّدة، وبروتوكولات لتبادل البيانات، وتعزيز متبادل للأدوار، تصبح الشفافية الانتخابية جهدًا جماعيًا يَصون نزاهة التصويت ويُكرّس حقوق جميع المشاركين، وخصوصًا الفئات الأكثر تهميشًا.